

من أبنية الأمر ، أصلها : >i'tir . ومما يدلنا على أن سبب حذف الهمزة الثانية ، التي هي فاء الفعل هو وقوع همزة قبلها ، هو أنه إذا وصلنا هذا الأمر بالفاء أو بالواو ، بقيت الهمزة الثانية على حالها ، لزوال همزة التوصل قبلها ، فكان : « فَاثِرٌ وَ أَثِرٌ »

ومثال شاذ من هذا النوع ، كلمة : « أول » فإنها كان يلزم أن تكون : « أول » على وزن : « أفعل » ، كما أن المؤنث : « أولى » على وزن : « فُعَلَى »^(١) . و « أول » لم تصر : « أول » ، كما أن « آو » صارت « آوِ » ، بل عُوض عن مدّ الحركة بتشديد الحرف بعدها ، فصارت الكلمة : أول .

هذا هو أقدم أنواع الحذف ، وبعده أتى النوع الثاني ، وهو أنه إذا وقع همزتان ، في أول مقطعين متتاليين ، خففت الثانية ، وهذا النوع قسمان : منه ما يكون مقطعه الأول من الهمزة المتحركة فقط ، ومنه ما تتركب مقطعه الأول من الهمزة المتحركة وحرف ساكن .

مثال الأول : كلمة : « أئمة » أصلها : « أئمة » ومقطعها الأول هو الهمزة المتحركة (أ) فخففت الهمزة الثانية وأبدلت ياء . ومنهم من يقول : « أئمة » بتحقيق الهمزة ، والنحويون يستنكرون ذلك .

ومنه كلمة : « رياء »^(٢) ، أصلها : « رياء » أى المرءاة . و « آيب » أصلها : « آيب » ، و « جاء » أصلها : « جأى » . ومنه أيضا : « بُراء »^(٣) جمع : « برىء » ، وكان الأولى أن تكون : « بُرءاء » على قياس : « ظرفاء » جمع « ظريف » ، فخذفت الهمزة وامتد المقطعان^(٤) ، وعوض عن المقطع الناقص بالتنوين ، فصارت الكلمة

(١) هذا على عكس ما يرى نخاة العرب ، من أن (أول) أصلها : وولى ، وأن أول فائزها وعينها واو .

(٢) المؤلف يتحدث عن تخفيف الهمزة الثانية ، مع أن الذى حذف هنا هو الهمزة الأولى .

(٣) وهذا المثال حذفت منه الهمزة الأولى كذلك .

(٤) لم أهتم إلى معنى عبارة : « وامتد المقطعان » هنا !